المحكمة الخاصّة بلبنان: شرطٌ مسبّقٌ لإحقاق اللاعدل؟

عمر نشّابة*
ترجمة: جورجيت فرشخ فرنجيّة

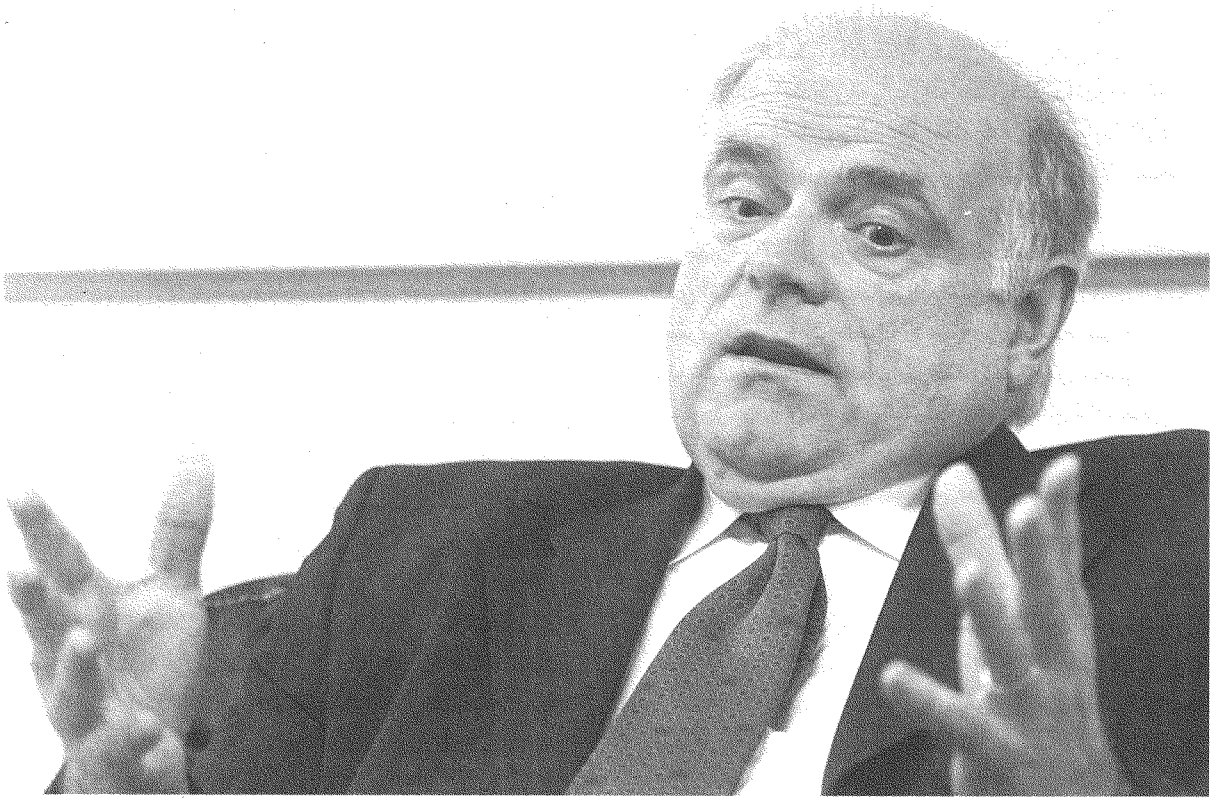

اغتيل رفيق الحريري في بيروت في ١٤ / ٢ / ٢٠٠٥، فسارع مجلسُ الأمن إلى إطلاق مبادرةٍ دوليّةٍ لتحقيق العدالة. يُذكر أنّ اغتيالاتٍ عديدةً وقعتْ سابقًا في لبنان ولم تسترعِ هذا المستوى العالي من الاهتمام الدوليّ، ربّما لأنّ معظمَها حدث خلال الحرب الأهليّة. ولكنْ في حالة اغتيال الحريري بالتحديد، أنشأ مجلسُ الأمن محكمةً يُزعم أنها تهدف إلى إنهاء الإفلات من العقاب و«تستند الى أرقى المعايير الدوليّة المعمول بها على صعيد العدالة الجنائيّة.» ومع ذلك، تُظهر شوائبُ بنيويّةٌ وإجرائيّةٌ كثيرةٌ عكسَ هذا الأمر.

* ـ مُحاضر جامعيّ والنصّ محاضرة أُلقيتْ في كليّة لندن للاقتصاد في ٢٠١١/١/١٨ (الصورة لدانييل بلمار)

في ٢٠٠٦/٣/٢٩، أصدر مجلسُ الأمن القرار رقم ١٦٦٤ الذي أنشأ محكمةً دوليّة، وطلب من الأمين العامّ كوفي أنان التفاوضَ مع الحكومة اللبنانيّة لعقد اتفاق يرمي «إلى إنشاء محكمةٍ ذاتِ طابع دوليّ.»[١] وكان قد سبق قرارَ مجلس الأمن هذا إنشاءُ لجنة تقصّي حقائق، ومن ثمّ لجنة تحقيق دوليّة. ولكنْ، بحلول موعد توقيع الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة اللبنانيّة، كانت حربٌ مدمِّرةٌ قد وقعتْ صيفَ ٢٠٠٦ واستقال ستةُ وزراء، فقال رئيسُ مجلس النوّاب نبيه برّي إنّ توقيع الاتفاق لم يكن دستوريًا. وبعد التوقيع، بدأتْ أزمةٌ دامت أربعةَ أشهر لم يلتئم فيها مجلسُ النوّاب. ثمّ قرّرت القوى الغربيّة في ٢٠٠٧/٥/٣٠ أن تتجاوز الدستورَ اللبنانيّ، فاعتبرت الاتفاقَ ملزمًا قانونيًا، على الرغم من عدم تصويت مجلس النوّاب عليه، وعلمًا أنّه لا يمكن إقرارُ هذا الانتهاك الذي أقدم عليه مجلسُ الأمن لسيادة عضوٍ مؤسِّسٍ فيه إلاّ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينصّ على أنّ «الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين يقوم بها جميعُ أعضاء الأمم المتحدة.»[٢]

١ ـ مكامن الخلل

أ ـ قواعد الإجراءات والإثبات المريبة. اجتمع قضاةُ المحكمة الخاصّة بلبنان في هيئةٍ عامّةٍ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ للنظر في تعديلاتٍ اقتُرح إدخالُها على قواعد الإجراءات والإثبات التي اعتُمدت في ٢٠٠٩/٣/٢٠ (وسبق أن عُدّلتْ مرّتين في العام نفسه). من بين أهمّ التعديلات الجديدة تلك المتعلّقة بالقواعد التي «ترعى عمليّة تبليغ قرار الاتّهام، والتي تبيِّن بالتفصيل التدابيرَ العمليّةَ التي يجب اتّخاذُها بعد تصديق قرار الاتهام، ولا سيّما في ما يخصّ مباشرةَ إجراءات المحاكمة غيابيًا.»[٣] ويُفترض بهذا الإطار الجديد أن ينشئ «اليقينَ القانونيَّ لدى المتّهمين وغيرهم من الفرقاء المعنيين بالإجراءات»[٤] ووضّح القضاة أيضًا إمكانيّة قبول الإفادات الخطّيّة للشهود الذين تَحُول «أسبابٌ وجيهةٌ» دون حضورهم للإدلاء بشهادتهم. قد يكون الدافع إلى هذه التعديلات سياسيًا، إذ إنّها أُدخلتْ بعد بضعة أسابيع من إعلان السيّد حسن نصر الله أنّه لا يعترف بشرعيّة المحكمة الخاصّة بلبنان؛[٥] وبالتالي إذا صدر قرارٌ اتهاميٌّ في حقّ أيٍّ من أعضاء حزبه فتجب محاكمتُه غيابيًا

بيْد أنّ هذه التعديلات لا تمثّل المشكلةَ الوحيدةَ: فقواعدُ أخرى تتعلّق بالمحكمة الخاصّة بلبنان تثير قلقًا كبيرًا بشأن الشفافيّة والكفاءة الضروريتَيْن لإحقاق العدل. فالفقرة (واو) من المادة ١١٨ تنصّ على أنّه «إذا طلب المدّعي العامّ شاهدًا ليقدِّم، كوسيلة إثبات، أيّة معلوماتٍ معيّنةٍ بموجب هذه المادّة، فلا يجوز لقاضي الإجراءات التمهيديّة، ولا لغرفة الدرجة الأولى، إلزامُ هذا الشاهد بالإجابة عن أيّ سؤال يتعلّق بالمعلومات أو بمصدرها إذا امتنع الشاهدُ عن الإجابة بداعي السرّيّة»[٦] (عادةً، يتمتّع القضاةُ بسلطةٍ تخوّلهم السؤالَ عن مصدر «الإثبات»).

كما أنّ المادة ١١٧ تَسمح بعدم الإبلاغ عن المعلومات من أجَل حماية «المصالح الأمنيّة لإحدى الدول أو الهيئات الدوليّة.» وتنصّ أيضًا على أنّه في حال تأدية الإبلاغ «إلى المساس بالمصالح الأمنيّة لإحدى الدول أو الهيئات الدوليّة، فإنّه يجوز للمدّعي العامّ الطلبُ من قاضي الإجراءات التمهيديّة في غرفة المذاكرة، وبصورةٍ وجاهيّةٍ، إعفاءه كليًا أو جزئيًا من موجب الإبلاغ الملحوظ.» وتعود المادة ١١٨ فتتوسّع في ذلك من خلال الإشارة إلى أنه «عندما تكون بحوزة المدّعي العامّ معلوماتٌ قُدّمتْ إليه بصفةٍ سرّيّةٍ، وتمسّ بالمصالح الأمنيّة لدولةٍ ما أو هيئةٍ دوليّة أو ممثّلٍ عنها، فلا يعمد المدّعي العامّ إلى إبلاغ تلك المعلومات ومصدرِها إلاّ بموافقة الشخص أو الهيئة اللذين قدّماها »

ب ـ التصميم السياسيّ للإجراءات القضائيّة الدوليّة. في ٢٠٠٧/١١/١٦، عيّن أمينُ عامّ الأمم المتحدة، بان كي مون، دانييل بيلمار[٧] رئيسًا للجنة التحقيق الدوليّة المستقلّة، ليصبح مدّعي عامّ المحكمة الخاصّة بلبنان لدى إطلاق عملها (٢٠٠٩/٣/١). وفي ٢٠١٠/٨/٣١، سُئل بيلمار: «هل استجوبتم أيَّ شخصٍ في إسرائيل أو أيَّ مواطن إسرائيليّ؟» فأجاب: «في هذه المرحلة، هذا جزءٌ من التحقيق المستمرّ. ما قلتُه قبل الآن هو أنني سأذهب إلى حيث تقودني الأدلّة.» وعندما لم يقتنعْ صاحبُ السؤال بالجواب سأل مجدّدًا: «هذا جميل جدًا، ولكنّ سؤالي كان: هل كلّمتم أيَّ إسرائيليّ؟» فأجاب: «لستُ مستعدًا للإجابة عن هذا السؤال هذا جزءٌ من التحقيق.» وأصرّ مُجري المقابلة «لمَ لا تجيبون ببساطة

---

١ ـ http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N06/290/16/PDF/N0629016.pdf?OpenElement

٢ ـ الفقرة الأولى من المادة ٤٨ من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة
http://www.un.org/arabic/sc/repertoire/85-88/ch11.pdf

٣ ـ البيان الصحفيّ الصادر عن المحكمة الخاصّة بلبنان في ٢٠١٠/١١/١٩ http://www.stl-tsl.org/sid/214

٤ ـ المصدر المذكور آنفًا

٥ ـ **The New York Times** quoting Associated Press (September 3, 2010) "Lebanon: Hezbollah Chief Rejects Demand From U.N. Prosecutor".
http://www.nytimes.com/2010/09/04/world/middleeast/04briefs-HEZBOLLAH.html?_r=2&partner=rss&emc=rss

٦ ـ قواعد الإجراءات والإثبات المتعلّقة بالمحكمة الخاصّة بلبنان متوفّرة على
http://www.stl-tsl.org/x/file/TheRegistry/Library/BackgroundDocuments/RulesRegulations/RPE_AR_November_2010_Modified.pdf

٧ ـ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، The Secretary General SG/A/1109 http://www.un.org/News/Press/docs/2007/sga1109.doc.htm

بنعم أو لا؟ إنها مسألة حسّاسة جدًا بالنسبة إلى اللبنانيين. أنتم لا تنْكرون أنكم استجوبتم عناصرَ من حزب الله، ولم يكتمْ فريقُ التحقيق يومًا أنه تحدّث إلى مواطنين سوريين. أفليْس الأمرُ سيّان؟» فردّ بيلمار ببساطة: «ما أقوله هو أنّنا نراجع كلّ الأدلّة الموجودة المحتملة.»

لكنّ بيلمار اعترف باستجواب مسؤولين في حزب الله؛ فعندما سُئل: «تكلّمتم مع العديد من مسؤولي حزب الله، فهل أتوْا على ذكر المعلومات التي قدّمها نصرُ الله؟» أجاب: «كلا، لا علاقة لاستجوابهم بذلك أبدًا. لقد تمّ استجوابُهم ككلّ الشهود الآخرين. لا علاقة لذلك بما عرضه السيّد نصر الله على شاشة التلفاز.»[1]

خلاصة الكلام، إذن، هي أنّ بيلمار أعلنَ أنه استجوب مسؤولين في **حزب الله** لكنه رفض أن يجيب عن أسئلةٍ تتعلّق باستجواب **إسرائيليين**.

واضح أنّ بيلمار لا يفكّر في تحديد هويّات الشهود. فقد أصدر بيانًا بعد ثلاثة أشهر من اعتبار مسؤولين في حزب الله شهودًا (في ٢٠١٠/١١/٢٣) يزعم أنّ قرار مكتبه «بعدم التعليق على المسائل المتّصلة بالتحقيق لن يتغيّر. ويرتكز هذا القرار على اعتباراتٍ ناجمةٍ عن قلقه الشديد حيال نزاهة التحقيق وسلامة المتضرّرين والشهود والمشتبه فيهم والموظّفين...»[2]

ب ـ استقالات وخلافات داخليّة وأسئلة بلا إجابات. في ٢٠١٠/٩/٢٧، أعلن مكتبُ بيلمار «عن أسفه لمغادرة الناطقة باسمه السيدة هنرييتا الأسْود المحكمة الخاصّة بلبنان لأسبابٍ شخصيّةٍ غير متوقّعة.»[3] وكانت الأسْود قد عُيّنت قبل بضعة أسابيع فقط[4] لتحلّ محلّ راضية عاشوري التي قدّمت استقالتها في أيار/مايو ٢٠١٠ للأسباب المزعومة نفسها. وكان رئيسُ مكتب العلاقات العامّة في هذه المحكمة بيتر فوستر غادر لاهاي أيضًا في تمّوز/يوليو ٢٠١٠. وقبل ذلك، في ٢٠١٠/١/١٢، أعلنت المحكمة أنّ مقرّرها ديفيد تولبرت قدّم استقالته من أجل استلام مهامّه كرئيس للمركز الدوليّ للعدالة الانتقاليّة. كما أعلن مديرُ قسم التحقيق في مكتب المدّعي العامّ أنّه غير مستعدّ لتجديد عقده، وغادر لاهاي في ٢٠١٠/٢/٢٨. وقبل ذلك بأربعة أشهر، استقال القاضي هوارد موريسون لأسباب مجهولة. وسبق هذا، ببضعة أيّام، تقديمُ الناطقة باسم المحكمة سوزان خان استقالتها أيضًا. أما فاطمة العيساوي التي حلّت محلّها فقدّمت استقالتها هي الأخرى في ٢٠١٠/١٢/١١

ليست الاستقالاتُ مسألةً غيرَ عاديّة في المحاكم الدوليّة، ولكنها في حال المحكمة الخاصّة بلبنان متعدّدة وسريعة ومتكرّرة وغامضة. فتولبرت، الذي عيّنه بان كي مون في ٢٠٠٩/٧/١٠ واستلم مهامّه في ٢٠٠٩/٨/٢٦، حلّ محل روبن ڤنسنت الذي استقال في ٢٠٠٩/٤/٢١. وقد قال لي الرئيس كاسيزي[5] إنّ أسباب استقالة ڤنسنت «شخصيّة،» فيما شرح ڤنسنت أنّ خلافات بينه وبين بيلمار أدّت إلى رحيله.[6]

ج ـ الإفلات من معاقبة الاحتجاز التعسفيّ؟ حتى الآن، يُمنع الضبّاطُ الأربعة الذين احتُجزوا تعسفيًا حوالى أربع سنوات في هذه القضيّة، وهم جميل السيّد وعلي الحاج وريمون عازار ومصطفى حمدان، من إخضاع المسؤولين عن احتجازهم للملاحقة القانونيّة. فقد عَوّق مكتبُ المدّعي العام محاولات جميل السيّد من الوصول إلى بعض المستندات الموجودة في حوزة المكتب،[7] علمًا أنّها تسمح لمحاميه بمتابعة دعاوى قُدّمتْ أمام محاكم في باريس ودمشق. والمستندات التي طلبها السيّد هي التالية: ١) نسخة مصدّقة عن الملفّات المتعلّقة بشكاوى السيّد، كانت السلطاتُ اللبنانيّةُ قد أرسلتْها إلى المحكمة في ٢٠٠٩/٣/١؛ ٢) نسخة مصدّقة عن الملفّات المتعلّقة بشهادات الشهود التي يُزعم أنها ورّطت السيّد في اغتيال الحريري؛ ٣) التقارير التي قُدّمتْ إلى المدّعي العامّ اللبنانيّ والمتعلّقة بتقييم الشهادات المذكورة أعلاه، ولاسيّما التقارير التي أعدّها سيرج برامرتز وقدّمها في ٢٠٠٦/١٢/٨؛ ٤) رأي بيلمار في ما يخصّ احتجاز السيّد والمحتجزين الآخرين، ويُزعم أنه أُرسل إلى المدّعي العامّ اللبنانيّ؛ ٥) أيّ مستند ثبوتيّ آخر يَلْزم لملاحقة الجرائم ممّا قد يكون في حوزة الرئيس كاسيزي.[8]

---

١ ـ المرجع المذكور آنفًا.

٢ ـ http://www.stl-tsl.org/sid/215

٣ ـ بيان صحفيّ صادر عن المحكمة في ٢٠١٠/٩/٢٧ http://www.stl-tsl.org/sid/200

٤ ـ بيان صحفيّ صادر عن المحكمة في ٢٠١٠/٩/٨ http://www.stl-tsl.org/sid/197

٥ ـ مقابلة أجراها عمر نشّابة مع رئيس المحكمة أنطونيو كاسيزي في ٢٠٠٩/٤/٢٢ جريدة **الأخبار** http://www.al-akhbar.com/ar/node/131247

٦ ـ المرجع المذكور آنفًا. نشّابة، «لا جنّة بين ڤنسنت وبيلمار.»

٧ ـ رئيس هيئة الادّعاء في المحكمة داريل موندیس، ممثلاً بيلمار، رفض الإجابة عن أسئلة وجّهها إليه قاضي الإجراءات التمهيديّة دانييل فرانسين خلال جلسة علنيّة في ٢٠١٠/٧/١٣. STL transcript: http://www.stl-tsl.org/x/file/TheRegistry/Library/CaseFiles/Transcripts/2010-07-13_en.pdf. كما أنّ بيلمار انتظر إلى ما قبل يوم واحد من التاريخ الذي حدّده فرانسين للإجابة عن الأسئلة خطيًا من أجل استئناف القرار الصادر عن قاضي الإجراءات التمهيديّة في ٢٠١٠/٩/١٧

٨ ـ وفقًا للفقرة ٧ من قرار القاضي دانييل فرانسين المتعلق بصلاحيّة المحكمة النظر في الطلب الذي قدّمه جميل السيّد في ١٧ آذار/مارس والصادر في ٢٠١٠/٩/١٧:
http://www.stl-tsl.org/x/file/TheRegistry/Library/CaseFiles/PreTrialChamber/10.09.17_PT%20Judge%20Order_English.pdf

لقد زعم مكتبُ بيلمار أنّه يُفترض بمعظم هذه الوثائق أن يبقى سريًا حتى تقديم قرار الاتهام. غير أنّه ما من سببٍ وجيهٍ يدعو إلى اعتبار خلاصة آراء بيلمار ومحقّقين آخرين في لجنة التحقيق في مسألة الاحتجاز (وهي خلاصة قُدّمتْ إلى القضاء اللبنانيّ) سريّة. لكنّ مساعدة الأمين العامّ للأمم المتحدة للشؤون القانونيّة، باتريسيا أوبراين، أعلنتْ أنّ الأمم المتّحدة تطلب من المحكمة والمدّعين العامّين ومحامي الدفاع، في ما يخصّ النظر في طلب السيّد الحصولَ على ملفّه الجزائيّ وفي أيّ إجراءاتٍ أخرى، الامتناعَ عن تقديم أيّة أدلّةٍ تخصّ وثائقَ الأمم المتحدة من دون إذنٍ مسبّقٍ من الأمم المتحدة.[1] غير أنّ إقامة أوبراين الاعتبارَ للكيّة الأمم المتحدة لقسم من سجلّات التحقيق الجنائيّ تشكّل خرقًا لاستقلاليّة المحكمة الخاصّة بلبنان، وتُعدُّ إشارة إلى تدخّل سياسيّ دوليّ في إجراءات الدعوى القضائيّة.

ليست الاستقالاتُ مسألةً غيرَ عاديّة في المحاكم الدوليّة، ولكنها في حال المحكمة الخاصّة بلبنان متعدّدة وسريعة ومتكرّرة وغامضة.

في الجوهر، إذنْ، يُفلت المسؤولون عن الاحتجاز التعسّفيّ من المحاسبة بفضل محكمة دوليّةٍ أنشئتْ، كما يُزعم، «لإنهاء الإفلات من العقاب»![2]

د ـ تحقيقات مثيرة للريبة وقراراتُ اتهام مشكوكٌ في أمرها. يؤدّي مديرُ قسم التحقيق مايكل تايلور دورًا محوريًا في إعداد قرارات الاتهام الصادرة عن المحكمة وكان تايلور قد عمل «رئيسًا للمخابرات برتبة مفوّض لفرقة مكافحة الإرهاب التابعة لشرطة نيو سكوتلاند يارد من آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦.»[3] ويُزعم أنه أدار أيضًا التحقيقات المتعلّقة بحزب الله، فقد أعلن تقريرٌ صادرٌ عن إحدى لجان الكونغرس الأميركيّ في ٢٠١٠/١٠/٨ أنه «في آذار/مارس ٢٠١٠، استجوب المدّعي العامّ للمحكمة الخاصّة بلبنان العديدَ من المسؤولين في حزب الله، بمن فيهم الحاج سليم الذي يقود وحدةَ العمليّات الخاصّة، ومصطفى بدر الدين، رئيس وحدة مكافحة المخابرات، ووفيق صفا، المسؤولَ الأمنيّ.»[4]

منذ العام ٢٠٠٩، أوقفتْ قوى الأمن اللبنانيّة عددًا كبيرًا من الأشخاص، بمن فيهم موظّفون حكوميون في مجال الاتصالات، للاشتباه بتجسّسهم لصالح إسرائيل. وقد ربطتْ قيادةُ حزب الله بين شبكات التجسّس ومخطّطٍ أوسع لاستغلال التحقيقات التي تجريها المحكمةُ الخاصّةُ بلبنان، إذ إنّ معظم تقارير لجنة التحقيق الدوليّة والتقارير التي يُزعم أنّها تسرّبتْ من مكتب بيلمار استندتْ إلى معلومات جُمعتْ من هواتف خلويّةٍ ومن شبكات الاتصالات.

د ـ ١ ـ تايلور يتحرّك. يستطيع تايلور، بصفته مديرَ قسم التحقيق، الوصولَ إلى مقدارٍ كبيرٍ من البيانات والسجلّات الرسميّة من الحكومة اللبنانيّة وأجهزتها الأمنيّة والمخابراتيّة، بما فيها ملفّاتٌ تتعلّق بالأوضاع الشخصيّة، وسجلّات الهواتف، وتسجيل السيّارات، وملفّات طلاّب الجامعة اللبنانيّة. وقد قام محقّقان يعملان ضمن فريقه، في ٢٠١٠/١٠/٢٧، بمحاولة جمع معلومات حول عناصر من حزب الله من مكتب الطبيبة النسائيّة إيمان شرارة في معقلٍ لحزب الله في ضاحية بيروت الجنوبيّة، «بعد تحديد موعد من أجل معاينة ملفّات ١٤ شخصًا على الأقلّ قاموا بزيارة عيادتها منذ العام ٢٠٠٣.»[5] لم يُسمح للمحقّقين بإنهاء مهمّتهما إذ هاجمتهما نساءٌ استولَيْن على حقيبةٍ كان يحملها أحدُهما وتحوي حاسوبًا محمولاً ووثائقَ رسميّةً تتعلّق بالمحكمة. إذّاك توجّه كاسيزي إلى بان كي مون وسعد الحريري، في ٢٠١٠/١٠/٢٩، لينقل إليهما «قلق المحكمة الشديد حيال الحادثة،» وأضاف «لن نسمح بأن تؤثّر هذه الحادثة المؤسفة على سير عمل المحكمة.»[6] ولكنّ فريق

---

١ ـ مذكرة قانونيّة من أصدقاء المحكمة حول حصانة وثائق الأمم المتحدة (٢٠١٠/١٠/١) http://www.stl-tsl.org/x/file/TheRegistry/Library/CaseFiles/President/20101001_amicus_curiae_brief_en.pdf

٢ ـ يقول ويتزيل ومتري إنّ المحكمة الخاصّة بلبنان «تؤدّي دورًا طليعيًا كمسعى دوليّ يهدف تحديدًا إلى إنهاء الإفلات من العقاب عن الأعمال الإرهابيّة» Wetzel, J.E. & Mitri, Y. (2008) The Special Tribunal for Lebanon: A Court "Off the Shelf" for a Divided Country. The Law and Practice of International Courts and Tribunals 7 (2008) 81-114. Martinus Nijhoff Publishers. http://eprints.lincoln.ac.uk/3047/1/Wetzel%26Mitri_Special_Tribunal_Lebanon_LPICT_7(2008).pdf

سألت راغدة بنهام من جريدة **الشرق الأوسط** الرئيس كاسيزي في ٢٠٠٩/٤/٢٨ «أُنشئت هذه المحكمة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب عن جرائم الاغتيالات السياسيّة في لبنان، هل تظنّون أنها ستحقّق هذا الهدف؟،» فأجاب «نعم، أنا واثق من ذلك» http://www.aawsat.com/english/news.asp?section=3&id=16550

٣ ـ المحكمة الخاصة بلبنان تعيّن مديرًا جديدًا لقسم التحقيق، ٢٠١٠/٣/١٢ http://www.stl-tsl.org/sid/182

٤ ـ Addis, C.L. & Blanchard, C.L. (2010) "Hezbollah: Background and Issues for Congress" Congressional Research Service. http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/R41446.pdf

٥ ـ Khatib, L. (October 29, 2010) "Hezbollah's Mobilization of the Multitudes" in **Foreign Policy**. http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/10/29/hizbullah_s_mobilization_of_the_multitudes

٦ ـ بيان صحفيّ صادر عن المحكمة في ٢٠١٠/١٠/٢٩ http://www.stl-tsl.org/sid/207

تايلور لم يحاول أن يزور مكتبَ شرارة أو أيّ موقع آخر في الضاحية مجدّدًا. ويُذكر أنّه لم يُقبضْ على أيّ كان ولم تُعَد الأغراضُ الخاصّةُ بالمحكمة.

د ـ ٢ ـ إثبات كاذب: الاتصالات أشار تقريرُ لجنة التحقيق الدوليّة الصادر في ٢٠٠٥/١٠/٢٠ إلى أنّ أعضاء رفيعي المستوى في الحكومتَين السوريّة واللبنانيّة متورّطون في اغتيال الحريري. واستند التقرير إلى مخابرات هاتفيّة أقامت صلات بين مسؤولين بارزين لبنانيين وسوريين وأحداثٍ محيطةٍ بالجريمة.

لكنّ تقريرًا صحفيًا كنديًا مثيرًا للجدل، بُثّ في أواخر العام ٢٠١٠،[١] واستند إلى محقّقين عملوا مع بيلمار وعرض نسخًا من سجلّات تحقيق سرّيّة، ادّعى أنّ «إثباتات جمعتْها الشرطةُ اللبنانيّة، ثم الأممُ المتحدة بعدها بأمد طويل، تشير بشكل قويّ جدًا إلى أنّ القتلة هم من حزب الله المجاهد الذي يحظى برعايةٍ كبيرةٍ من سوريا وإيران. وقد استحصلتْ محطّة سي بي سي نيوز على إثباتات تستند إلى هواتف خلويّة وثابتة وتشكّل محور القضيّة.» وخلص التقرير إلى أنّ تحليل الاتصالات قاد إلى «الخرق الأكبر والأوحد الذي حقّقتْه اللجنةُ منذ إنشائها.»[٢] ولكنْ في ٢٠١٠/١٠/٢٢، أدان الاتحادُ الدوليّ للاتصالات[٣] «انتهاكَ إسرائيل لقطاع الاتصالات في لبنان،» وشدّد على حقّ لبنان «الكامل» في تعويض الضرر الذي لحق بشبكة اتصالاته. وأتت الإدانة بعد مساعٍ حثيثةٍ بذلها وزيرُ الاتصالات اللبنانيّ شربل نحّاس لإقناع المشاركين بذلك.

في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قال نحّاس إنّ إسرائيل تتابع اختراقها التجسّسيّ الواسع النطاق في لبنان. هذا، وشرح خبير تقنيّ لبنانيّ يعمل في وزارة الاتصالات السهولةَ التي خرقتْ بها إسرائيلُ شبكةَ الاتصالات، وأضاف أنّ الإسرائيليين زرعوا أجهزةَ تنصّت في هوائيّات شبكة الاتصالات قرب الحدود مع لبنان.[٤] وفي العام ٢٠٠٩، أطلق لبنانُ حملةً كبيرةً استهدفتْ خلايا التجسّس الإسرائيليّة، فأوقف حوالى ١٠٠ شخص، بمن فيهم عناصرُ من قوى الأمن والجيش وقطاع الاتصالات، للاشتباه بتجسسهم لصالح إسرائيل واعترف عددٌ من المشتبه فيهم بأدوارهم في مساعدة إسرائيل على تحديد أهدافٍ يعود معظمُها إلى حزب الله وتعرّضتْ لقصفٍ مركّزٍ عام ٢٠٠٦.

د ـ ٣ ـ حديث قاضي الإجراءات التمهيديّة عن المخابرات. أعلن دانييل فرانسين في ٢٠١٠/٥/١٣ أنه «سوف يفيد من كلّ التقنيات في نضاله ضدّ الإرهاب.»[٥] وعندما سُئل عن التقارير التي تؤمّنها أجهزةُ المخابرات، قال: «في هذه القضيّة، المهمّ معرفة كيفيّة جعل هذا النوع من المعلومات منسجمًا مع الإجراءات القانونيّة التي هي علنيّة فيما يجب أن يبقى العملُ مع أجهزة المخابرات سرّيًا.» وحين سُئل كيف يستطيع قاضٍ أن يثق بمصادر معلوماتٍ أمّنتْها أجهزةُ المخابرات عندما يتعامل مع قضيّة إرهابيّة، أجاب: «هذا ليس سهلاً بالطبع. يجب إقامة روابط ثقة. لدينا أجهزة شرطة متخصّصة تعمل لخدمتنا.»

د ـ ٤ ـ تسرّب التحقيقات قبل أن تنشر سي بي سي نيوز تلكِ الوثائق السريّة في ٢٠١٠/١١/٢١، كانت **دير شبيغل** قد نشرتْ تقريرًا مشابهًا مثيرًا للجدل (٢٠٠٩/٥/٢٣) وزعم كاتبُ التقرير أريك فولاث أنّه «علم من مصادر قريبةٍ من المحكمة، وتحقّق من المعلومات من خلال التدقيق في وثائق داخليّة، أنّ دعوى الحريري سوف تأخذ منعطفًا مثيرًا. فالتحقيقات الكثيفة في لبنان تشير كلّها إلى خلاصةٍ جديدة: ليس السوريون مَن خطّط للهجوم الشيطانيّ ونفّذه، بل قواتٌ خاصّةٌ من التنظيم اللبنانيّ الشيعيّ حزب الله ويبدو أنّ المدّعي العامّ بيلمار وقضاته يريدون أن يكتموا هذه المعلومات التي يعرفونها منذ حوالى شهر.»[٦]

رفض بيلمار التعليق، لكنْ يبدو أنّ معلوماتٍ تتعلّق بقرار اتهام عناصر من حزب الله قد تسرّبتْ من مكتبه إلى سعد الحريري. وقال السيّد حسن نصر الله في تمّوز/يوليو ٢٠١٠ إنّ الحريري أخبره أنّ مذكّرات توقيف لأعضاء من حزب الله سوف تُصْدرها قريبًا المحكمةُ الخاصّةُ بلبنان. وادّعى الحريري أنه كان يُتوقّع صدورُ ثلاث مذكّرات توقيف، ولكنْ في نهاية ٢٠١٠ يمكن أن يُساق إلى المحكمة ما بين ٢٠ إلى ٥٠ مسؤولاً من حزب الله وخلال لقاء بين الرجلين، عبّر الحريري عن قلقه إزاء وحدة البلد، وقال إنه اعتقد أنّ قادة حزب الله لن يتأثّروا بمذكّرات التوقيف وأن «عناصر غير منضبطين» من الحزب وحدهم هم الذين سيُستهدَفون. أما نصر الله، فقد رفض مذكّرات التوقيف جازمًا أنّ المحكمة تخضع لتأثير إسرائيل

---

١ ـ MacDonald, N. (November 21, 2010) CBC Investigation: Who Killed Lebanon's Rafik Hariri? CBC News Special Report. http://www.cbc.ca/world/story/2010/11/19/f-rfa-macdonald-lebanon-hariri.html

٢ ـ المرجع المذكور آنفًا

٣ ـ الاتحاد الدوليّ للاتصالات .http://www.itu.int/plenipotentiary/2010/index.html

٤ ـ جريدة **النهار**، ٢٠١٠/١١/٢٤
http://www.annahar.com/content.php?priority=1&table=eco&type=eco&day=Wed

٥ ـ مقابلة أجرتها معه ج جلخ (١٣ أيار/مايو ٢٠١٠) بالفرنسيّة
"Le Juge de la Mise en Etat est un Serviteur de la Chambre de Première Instance" **L'Orient-Le Jour**.

٦ ـ **Der Spiegel** (May 23, 2009) Folath, E. "New Evidence Points to Hezbollah in Hariri Murder." http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,626412,00.html

من بين الذين سيصدر قرارٌ اتهاميّ في حقهم، «مصطفى بدر الدين، وهو مسؤول كبير في حزب الله وصهرُ المسؤول العسكريّ عماد مغنيّة الذي كان من أكثر المطلوبين من مكتب التحقيقات الفدراليّ قبل اغتياله منذ حوالى ثلاث سنوات.»[١] ويعتقد أيضًا محقّقو بيلمار أنّ مغنيّة أدّى دورًا في تفجير السيّارة الذي أودى بحياة الحريري.

إذا اتُهم عناصرُ من حزب الله بارتكاب الجريمة، فمن المستبعد ألاّ يكون رؤساؤهم قد عرفوا بتخطيطهم، لا سيّما أنّه توجّب نقلُ أكثر من طنّ من المتفجّرات ووضعُه في عربة.

٢ ـ الاتهام تحت المجهر

أ ـ اتهام «عناصر غير منضبطين» = اتهام نصر الله. شكّل قرارُ الاتهام الذي سيصدره بيلمار في حقّ «عناصر غير منضبطين» من حزب الله، لا في حقّ قيادته أو مسؤوليه، جزءًا من التصاريح الغربيّة الرسميّة حول لبنان. وفي مقابلةٍ أُجريتْ مؤخّرًا، شدّدتْ سفيرةُ بريطانيا في لبنان فرانسيس غاي على أنّ «المحكمة لن تتهم أيَّ طائفة أو حزب، بل ستّتهم بعضَ الأفراد.»[٢] وكانت وزيرةُ الخارجيّة الفرنسيّة ميشيل أليو ماري أكثر إسهابًا؛ فقد أعلنتْ في ٢٠١١/١/٤ أنّ «لدى حزب الله عناصرَ منتخبين في مؤسّساتٍ حكوميّة.... وإذا اشتبهت المحكمةُ الخاصّةُ بلبنان بأشخاص، فسوف يُشتبه بهم كأفراد لا كممثّلين عن حزب أو طائفة.»[٣] ولكنّ مراجعة نظام المحكمة الأساسيّ تُظهر أنه من المرجّح أن تُتّهم قيادةُ حزب الله إذا اتُهم بعضُ «أعضائه غير المنضبطين»؛ إذ إنّ الأعضاء الأفراد هم قانونيًا ضمن بنية القيادة في المنظّمة.

فالنظام المذكور ينصّ على الآتي: «في ما يتّصل بالعلاقة بين الرئيس والمرؤوس، يتحمّل الرئيسُ المسؤوليّةَ الجنائيّةَ عن أيٍّ من الجرائم... التي يرتكبها مرؤوسون يخضعون لسلطته وسيطرته الفعليّتيْن نتيجةً لعدم سيطرته سيطرةً سليمةً على هؤلاء المرؤوسين إذ: (أ) يكون الرئيس قد عرف أو تجاهل عن عمدٍ أيّة معلوماتٍ تبيّن بوضوح أنّ مرؤوسيه يرتكبون أو هم على وشك أن يرتكبوا تلك الجرائم؛ و(ب) تتعلّق الجرائمُ بأنشطةٍ تندرج في إطار مسؤوليّة الرئيس وسيطرته الفعليتين؛ و(ج) لم يتخذ الرئيس جميعَ التدابير اللازمة والمعقولة في حدود سلطته لمنع أو قمع ارتكاب مرؤوسيه لتلك الجرائم أو لعرض المسألة على السلطات المختصّة للتحقيق والملاحقة القضائيّة.»[٤]

إذا اتُهم عناصرُ من حزب الله بارتكاب الجريمة، فمن المستبعد تمامًا ألاّ يكون رؤساؤهم قد عرفوا بتخطيطهم لارتكاب مثل هذه الجريمة، لا سيّما أنّه توجّب نقلُ أكثر من طنّ من المتفجّرات ووضعُه في عربة؛ كما توجّب تجنيدُ عددٍ كبيرٍ من الأشخاص من أجل جمع المعلومات حول تنقّل الهدف وبرنامجه اليوميّ.

يُعتبر حزبُ الله «تنظيمًا سريًّا لا يمكن اختراقُه، ومصابًا بجنون الاضطهاد، ويشكّل فيه تجنيدُ كوادر شيعيّة العنصرَ الأمنيَّ المحوريّ.»[٥] ويدّعي بعضُ المراقبين الأميركيين أنه «أقام جهازَ مخابراتٍ متطوّرًا يصل إلى داخل الولايات المتحدة.»[٦] فمن المستبعد تمامًا ألاّ يُشتبه بقيادة حزبٍ يُزعَم أنّه على هذا القدر من التطوّر في امتلاك معلوماتٍ حول اغتيال الحريري إذا صدر قرارُ اتهام في حقّ بعض أعضائه بل الواقع أنه يمْكن أن يُعتبَر عدمُ التحقّيق في احتمال ضلوع نصر الله وآخرين في قيادة حزب الله، في حال صدر قرار اتهام بحق بعض أعضائه، «غيرَ منسجم» مع «أرقى المعايير الدوليّة المعمول بها على صعيد العدالة الجنائيّة» التي يُفترض بالمحكمة أن تعمل وفقًا لها بحسب القرار ١٧٥٧.

ب ـ تأخير صدور قرار الاتهام لأسباب سياسية؟ وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ «تباشر المحكمةُ الخاصّة أعمالها في موعدٍ يحدّده الأمينُ العامّ بالتشاور مع الحكومة، آخذًا في اعتباره التقدّم المحرز في عمل لجنة التحقيق الدوليّة المستقلة.» ولقد حُدّد ذلك الموعدُ في ٢٠٠٩/٣/١. ولكنْ فقط في الأمس القريب، وتحديدًا في ٢٠١١/١/١٧، أيْ بعد انقضاء أكثر من ٢٢ شهرًا على إطلاق عمل المحكمة، قدّم مكتبُ بيلمار قرارَ الاتهام إلى قاضي الإجراءات التمهيديّة!

---

١ ـ Solomon, J. & Coker, M. (November 8, 2010) "U.N. Indictments Near in Lebanon Killing" **The Wall Street Journal**. http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703665904575600374005892944.html

٢ ـ Interview published in **the Daily Star**. http://www.thefreelibrary.com/Guy%3A+Tribunal+is+an+'opportunity'+to+see+how+justice+should+operate.-a0244137604

٣ ـ http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/ministere_817/ministre-etat-les-ministres_818/michele-alliot-marie_20431/presse-media_20436/entretien-michele-alliot-marie-avec-20-minutes-04.01.11_88727.html#so_1

٤ ـ النظام الأساسيّ للمحكمة الخاصّة بلبنان ـ المرفق بقرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ (٢٠٠٧/٥/٣٠)، المادة ٣، الفقرة ٢

٥ ـ Jaulmes A (September 17, 2009) "Beyrouth, nid d'espions," **Le Figaro** http://www.lefigaro.fr/international/2009/09/14/01003-20090914ARTFIG00414-beyrouth-nid-d-espions-.php

٦ ـ Burton, F, Stewart F. (2007) "Hezbollah: Signs of a Sophisticated Intelligence Apparatus," **Stratfor Global Intellligence** http://www.stratfor.com/weekly/hezbollah_signs_sophisticated_intelligence_apparatus

على سبيل المقارنة لا أكثر، صدر أولُ قرار اتهام عن المحكمة الجنائيّة الدوليّة الخاصّة بيوغوسلافيا السابقة بعد أربعة أشهر من تعيين المدّعي العامّ.[١] وفي المقابل، عُيّن بيلمار مدّعيًا عامًا للمحكمة الخاصّة بلبنان في آذار/مارس ٢٠٠٩ بعد أن شغل منصبَ رئيس لجنة التحقيق الدوليّة لمدة سنة واحدة (٢٠٠٨). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أيْ بعد أكثر من ثلاثة أعوام من التحقيقات الدوليّة المتواصلة، لم يتمّ اعتبارُ أيّ شخص مشتبهًا فيه رسميًا ولم يُعتقَل أيٌّ كان وخلال تلك الفترة، شاعت معلوماتٌ عن تدخّل السعوديّة ودولٍ أخرى في مسعًى لتأجيل قرار الاتهام.[٢]

يجدر التوقّف عند توقيت صدور قرار الاتهام. فقد أعلنت المحكمةُ عنه رسميًا في ٢٠١١/١/١٧، وهو الوقت الذي كان يُفترض فيه بأعضاء البرلمان أن يسمّوا رئيسًا جديدًا للحكومة بعد انهيار حكومة سعد الحريري بسبب استقالة ثلث وزرائها نتيجةً للتعاون الحكوميّ مع المحكمة. وسُرِّبتْ معلوماتٌ عن موعد قرار الاتهام، قبل أن تعلنه المحكمةُ رسميًا، إلى وكالة الأنباء الفرنسيّة وإلى موالين للحريري من سياسيين (الوزير بطرس حرب) ووسائل إعلام. وبعد ذلك اتهم نصر الله المحكمةَ بتوقيت قرار الاتهام بشكل يؤثّر في تشكيل الحكومة الجديدة.

٣ ـ ردود الفعل حيال قرار الاتهام المتوقَّع

أعلن نصر الله في ٢٠١٠/١١/١٠ أنّ حزبه لن يسمح بتوقيف أيٍّ من عناصره إذا أصدرت المحكمةُ قرارَ اتهام في حقّهم. فردّ مساعد وزيرة الخارجيّة للشرق الأدنى جيفري فيلتمان بالتشديد على أنه «مهما هدّد وتوعّد حزبُ الله، فسوف يستمرّ عملُ المحكمة. .»[٣]

واجه حزبُ الله التسريبات المذكورة أعلاه باتهامه إسرائيلَ باغتيال الحريري. ففي ٢٠١٠/٨/٨، قدّم نصر الله قرائنَ تشير إلى تورّط إسرائيل؛ كما وصف المحكمة الخاصّة بلبنان بأنها «مشروعٌ إسرائيليّ،» ودعا إلى قيام لجنة لبنانيّة للتحقيق في اغتيال الحريري. وقال إنه حصل على معلومات مؤكّدة ترتبط بالتحرّكات الجويّة الإسرائيليّة يوم الاغتيال، وإنّ طائرة تجسّس إسرائيليّة كانت تقوم بمراقبة الخطّ الساحليّ بين صيدا وبيروت وجونيه قبل ساعات من ذلك. وتابع أنه يمكن أن تستحصل أيُّ لجنة تحقيق على هذا الڤيديو للتأكّد من صحّته، وأنّ حزب الله سيتعاون إذا كانت الحكومة اللبنانيّة مستعدّة لتشكيل تلك اللجنة.

سارعتْ إسرائيل إلى دحض هذا الادّعاء على الرغم من أنّ جيشها سبق أن اعترف، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأنّ بعض المعلومات التي كشف نصر الله أنّها في حوزته، وتتعلّق بالحركة الجويّة الإسرئيليّة، صحيحة.[٤] وقال مسؤولٌ إسرائيليٌّ رفيعُ المستوى إنّ «المجتمع الدوليّ، والعالم العربيّ، والشعب اللبنانيّ (وهذا هو الأهمّ)، يعرفون جميعًا أنّ هذه الاتهامات سخيفة...»[٥]

ومع أنّ نصر الله أقرّ بأنّ الصور والمعلومات التي عرضها لا تشكّل أدلّةً قاطعةً ضد إسرائيل، فإنّه لم يَصْدر عن مكتب المدّعي العامّ أيّة إشارات تكشف أنّه أجرى تحقيقًا أو أنّه مهتمّ بالتحقيق في احتمال تورّط إسرائيل في اغتيال الحريري. وفي هذه الأثناء، يكرّر ديبلوماسيون غربيون أنه يُتوقّع من المحكمة أن تتهم عناصر من حزب الله.[٦]

٤ ـ ملاحظات ختاميّة

بعد أكثر من خمسة أعوام من التحقيقات الدوليّة، لم يُتّهم أحد، وأُطلق سراحُ الضبّاط الأربعة وكان نائبُ مفوّض الشرطة، الأستراليّ نيك كالداس، الذي شغل منصبَ مدير قسم التحقيق في مكتب المدّعي العامّ ، قد أعلن مؤخّرًا أنْ لا ضمانات بمقاضاة أحد.[٧]

تتواصل العمليّة القضائيّة الدوليّة في قضيّة اغتيال الحريري، لكنّ المحكمة الخاصة بلبنان تظلّ تحقيقًا مخابراتيًا لا نهاية له، يُجرى بتوجيهٍ دوليّ، ويكلّف اللبنانيين كلّ سنة أكثرَ من ميزانيّة «النظام العدليّ» المحليّ بأكمله. وتساهم التصريحاتُ المتكرّرة الصادرة عن مسؤولين في المحكمة، والتسريباتُ الإعلاميّة الرفيعة المستوى عن هويّة المتّهمين، في تقويض صدقيّة المحكمة. كما أنّ قواعد الإجراءات والإثبات قد تسمح بالتغاضي عن إمكانيّة التلاعب ببعض مصادر الإثبات، كالاتصالات. إنّ تاريخ لبنان في ما يخصّ الملاحقةَ القانونيّةَ لجرائم الاغتيالات السياسيّة فقيرٌ إلى حدٍّ يُرثى له. ومع ذلك لا يُتوقّع من تدويل الاحتكام إلى القضاء أن يولّد أيَّ نتيجةٍ غير التصميم الدوليّ على إحقاق اللاعدل

بيروت ـ لندن

---

١ ـ ICTY timeline http://www.icty.org/action/timeline/254

٢ ـ Andoni, L. (October 31, 2010) "Lebanon Simmers as Hezbollah Braces" **Al-Jazeera** http://english.aljazeera.net/indepth/2010/10/201010318415152651.html

Yazbeck, N. (July 31, 2010) "Tension as Usual: Syria, Saudi Only Buy Time in Lebanon" **Middle East Online**. http://www.middle-east-online.com/english/?id=40308

٣ ـ Fielding-Smith, A. (November 3, 2010) "Tribunal Eyes Hariri Indictments by Year-End" **The Financial Times**. http://www.ft.com/cms/s/0/1800f43a-e772-11df-b5b4-00144feab49a.html#axzz15tSqDNhq

٤ ـ **Yedihot Ahronot** (November 5, 2010) http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3980104,00.html

٥ ـ **New York Times,** August 9, 2010. Bakri, M. "Hizbollah Says Israel Took Part in Assassination" http://www.nytimes.com/2010/08/10/world/middleeast/10lebanon.html?fta=y

٦ ـ **New York Times**, November 10, 2010. "Lebanon: Hezbollah Says It Won't Let Members Be Arrested in Hariri Death" http://www.nytimes.com/2010/11/12/world/middleeast/12briefs-lebanon.html?partner=rss&emc=rss

٧ ـ Jacobsen, G. (May 25, 2010)"No Guarantee Harriri Assassins will Face Court, Kaldas says". **Sydney Morning Herald**.